النواب وضعوا اشتراطات مسبقة للتعامل معها

إقرار القوانين ومحاربة الفساد «قربان» تعاون الحكومة الجديدة للمجلس

■ الحميدي : على الرئيس القادم أن يضع في اعتباره الموافقة على عدة مقترحات مطلوبة

■ اقتلاع جذور الفساد من أعماقها بالبلاد هو الخطوة الأولى للتعاون والإصلاح

■ مصادر نيابية لـ الصباح: «بلوك» نيابي على بعض الوزراء بعينهم وعودتهم تعني الاستجواب

بدر الحميدي

مجلس الامة

بينما تستعد الأوساط السياسية والشعبية في البلاد لإعلان رئيس الحكومة الجديدة ، بات واضحاً أن أولويات النواب في الفترة القادمة ، والمطلوبة من الحكومة الجديدة هي إقرار عدة قوانين حتى تقدم هذه الحكومة قربان التعاون للمجلس .

في هذا السياق نصح النائب بدر الحميدي في تغريدة له عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» نصح رئيس الحكومة القادمة بضرورة التعاون مع السلطة التشريعية بإقرار قوانين تصب في مصلحة الوطن والمواطنين .

وقال الحميدي في تغريدته «نصيحة لمن يستلم رئاسة السلطة التنفيذية

رجوع الخالد لقيادة التشكيل الحكومي يشهد توافقاً نيابياً .. ولكن بشروط

تعاونك مع السلطة التشريعية على إقرار القوانين التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين ، واقتلاع جذور الفساد من البلاد هي الخطوة الأولى للتعاون والإصلاح!»

من جهتهم أكدت مصادر نيابية لـ«الصباح» أن النواب يريدون من رئيس الوزراء القادم التعاون في إقرار قوانين كالعفو الشامل ، وتعديل الدوائر الانتخابية ، وكذلك اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وأضافت المصادر أن هناك «بلوك» نيابيا على بعض الوزراء بعينهم ، مبينة أن النواب وفي حالة عودة هؤلاء الوزراء في التشكيلة الجديدة ، فإنهم سيسارعون بتقديم الاستجوابات لهم .

وأشارت المصادر إلى أن عودة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى تشكيل الحكومة من جديد تشهد توافقاً نيابياً بشروط منها إقرار القوانين المهمة ، وإبعاد وزراء بعينهم عن التشكيلة الحكومية الجديدة ، وكذلك تشكيل حكومة كفاءات بعيدة كل البعد عن المحاصصة والترضيات .

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد قد رفع إلى مقام سمو الأمير كتاب استقالة الحكومة ، وذلك على إثر استجواب ثلاثي من النواب ثامر السويط ، وبدر الداهوم ، وخالد العتيبي .

واشتمل الاستجواب الأول في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر على ثلاثة محاور؛ الأول يتعلق بمخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد، والذي وصف التشكيل بأنه لم يكن ملبياً للطموح «ولم تكن القراءات السياسية متوافقة مع الواقع والمشهد السياسي، ولم يكن تغيير الشعب الكويتي غالبية النواب مجرد تبديل للأدوار، بل هو طوفان ضرب المؤسسة التشريعية بذنب من خان أمانته ومن مالت استقامته».

أما المحور الثاني فيتعلق بهيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان، والذي تطرق الى أن «التدخل والتوجيه الحكومي بدعم الرئاسة السابقة والحالية مؤشر خطير يدل على عدم المرونة السياسية، فالحكومة التي رجحت نائباً على «28 نائبا» لن يكون لها هذا النائب منجاة من المساءلة السياسية، فهي التي تخلفت عن الركب، وجعلت نفسها في مواجهة «28 نائبا» وهم أغلبية نيابية قد تهلك الحكومة سياسيا، وينتهي بها المطاف إلى عدم التعاون السياسي، فلم تكن الحكومة في موقف الحياد كما كانت الحكومات السابقة أثناء الأزمات السياسية».

وأتى المحور الثالث بشأن الإخلال بالالتزام الدستوري في المادة «98» من الدستور، وذلك فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، والذي اعتبر المستجوبون أن «تهاون رئيس مجلس الوزراء في تقديم برنامج عمل الحكومة يدل على عدم الرغبة الحقيقية في تنفيذ تطلعات الشارع، وانتهاك لنصوص الدستور، الأمر الذي يؤكد قيام مسؤوليته السياسية أمام البرلمان».

جاء في صحيفة الاستجواب: إن أداء الوظيفة النيابية ليس محصورا على الأداء التشريعي فقط، بل لا تكتمل أركان تلك الوظيفة إلا بالأداء الرقابي والتشريعي، وبوجود أعضاء حقيقيين يتفاعلون مع الرأي العام وقضايا الشارع، باعتبار أن المقوم الحقيقي للسلوك السياسي النيابي هو الرأي العام.

لما للمسجد من دور كبير في التوعية وترسيخ المبادئ والقيم لدى الفرد والمجتمع

5 نواب لمنح مكافآت للأئمة والخطباء والمؤذنين الكويتيين في «الأوقاف»

اسامة الشاهين

حمد المطر

عبد العزيز الصقعبي

بدر الداهوم

فايز الجمهور

تقدم النواب اسامة الشاهين ود. حمد المطر ود. عبد العزيز الصقعبي ود. بدر الداهوم وفايز الجمهور بالاقتراح بقانون بشأن منح الأئمة والخطباء والمؤذنين الكويتيين المعينين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مكافآت مالية على المستوى الوظيفي، ونصت مواده على مايلي:

«المادة الأولى» : يمنح الأئمة والخطباء والمؤذنين الكويتيين المعينين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – على درجات مجموعة الوظائف العامة بجدول المرتبات العام الشاغلون لوظائف المسجد مكافأة مستوى، ومكافأة تشجيعية، وبدل دروس وأنشطة دعوية المبينة بالجدول المرفق بهذا القانون.

«المادة الثانية»: يمنح الأئمة والخطباء والمؤذنين الكويتيين المعينين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من حاملي شهادة الدكتوراة مكافأة المؤهل العلمي وقدرها «450» ديناراً كويتياً، و «200» ديناراً كويتياً لحاملي شهادة الماجستير بشرط أن تكون الشهادات معتمدة من جهة الاختصاص.

«المادة الثالثة»: يمنح المؤذنون الكويتيون مكافأة تشجيعية قدرها «250» ديناراً كويتياً تزداد كل عام بمقدار «10» ديناراً كويتياً.

«المادة الرابعة»: استثناء من شرط المؤهل العلمي يعامل الأئمة الكويتيون الذين تم تعيينهم بوقت سابق بقرار من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدرجة إمام وخطيب، ويحصلون على المكافآت الواردة بالجدول المرفق كافة.

«المادة الخامسة»: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«المادة السادسة» : على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: وهب الله البلاد مكانة رفيعة بين جميع دول العالم بحفظ كتاب الله والدعوة إلى الدين الإسلامي الحنيف وتطبيق الشريعة الإسلامية السمحاء، والعمل على نشر الوسطية في تطبيق تعاليم الدين الإسلامي، ونبذ الكراهية والفتنه والطائفية، والتوعية والتحذير من خطر الإرهاب الأسود على المنطقة العربية خاصة ودول العالم عامة، ونشر الأفكار الإيجابية البناءة التي تقوّم المجتمع وتعمل على نشر روح المحبة والتآلف بين جميع فئاته.

ولما كان للمسجد دور كبير في التوعية وترسيخ تلك المبادئ والقيم لدى الفرد والمجتمع وذلك من خلال دور الأئمة والمؤذنين الكويتيين فيها ، ولما عرفت به دولة الكويت من رعاية وتكريم للأئمة والمؤذنون وحفظة كتاب الله عز وجل ، والرعاية الكريمة لهم من حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه - تم تقديم هذا الاقتراح تشجيعاً للشباب الكويتي للانخراط بهذه الوظيفة التي تشهد عزوفاً كبيراً من خريجي كلية الشريعة الإسلامية بدولة الكويت رغم مكانتها العظيمة ، لذا روعي دعم هذه الوظائف مادياً تشجيعاً لهم ومعونة لهم على مصاعب الحياة وغلاء المعيشة كما أن في ذلك دعم وتشجيع على التطور المهني للأئمة والخطباء والمؤذنين .

جدول

مسميات وظائف الإمامة والخطابة التخصصية المتدرجة فنياً وشروط شغلها ومكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية وبدل دروس وأنشطة دعوية المقررة لها

الوظيفة	شروط شغل الوظيفة	فئات مكافأة المستوى الوظيفي	مكافأة تشجيعية	بدل دروس وأنشطة دعوية
موجه أول إمامة وخطابة	مؤهل جامعي تخصصي + 17 سنة خبرة	750	550	300
موجه إمامة وخطابة	مؤهل جامعي تخصصي + 13 سنة خبرة	650	500	275
إمام وخطيب أول	مؤهل جامعي تخصصي + 9 سنوات خبرة	600	450	250
إمام وخطيب	مؤهل جامعي تخصصي + 5 سنوات خبرة	550	400	225
امام	مؤهل جامعي تخصصي + سنتين خبرة	500	350	200
إمام مبتدئ	مؤهل جامعي تخصصي + إجتياز الاختبار بنجاح	450	300	175

جدول مسميات وظائف الامامة والخطابة

من خلال توظيفهم فيها

«المكاتب الهندسية» و «الشباب» تتفقان على تدريب حديثي التخرج بمشروع المطلاع

جانب من لقاء السلمان والربيع

أعلن رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المهندس بدر السلمان عن اتفاق الإتحاد مع وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب بمكتب الوزير، لتوقيع مذكرة تفاهم تعمل على تمكين الشباب الكويتي حديثي التخرج من التخصصات الهندسية والمهن الهندسية المساندة من خلال توظيفهم في المكاتب الهندسية والدور الإستشارية الكويتية التي ستدخل ضمن أعمال التصميم والإشراف بمشروع مدينة المطلاع السكنية.

وذكر السلمان أنه اجتمع مع وكيل الوزارة بمكتب الوزير الدكتور مشعل الشاهين الربيّع بمكتبه حيث توافق الطرفان لتحديد آليات التعاون بينهما بما في ذلك أعداد الخريجين وتهيئتهم للعمل في هذا المشروع التنموي من خلال برنامج تدريبي يُشرف على إدارته وتنفيذه خبراء وأكاديميون ويتضمن عمل ميداني بحيث يخرج منه المتدرب مكتسباً مهارات نوعية تجعله مهيئاً للعمل بشكل مهني وبجودة عالية، مشيدا باتاحة معالي وزير الدولة لشؤون الشباب ووزير الإعلام عبد الرحمن المطيري الفرصة للاتحاد للتعاون بهذا المجال.

وأكد السلمان، أن أن الاتحاد يطمح الى توسيع قاعدة تعيين المهندسين الكويتيين والمهنيين في المهن الهندسية المساندة حديثي التخرج ومن مختلف التخصصات للعمل في المشاريع الاستشارية التي تطرحها الدولة، مشيرا الى مساعي الاتحاد لوضع اشتراطات وضوابط للتشغيل الفعلي لحديثي التخرج بالقطاع الخاص من خلال عقود المشاريع التي تطرحها الدولة ، لافتا الى العمل لتعديل مواصفات وشروط التعاقد واللوائح لإلزام المستشارين والمقاولين الذين يتعاقدون مع مؤسسات ووزارات الدولة بتدريب وتأهيل حديثي التخرج ومن ثم العمل في المشاريع التي يتم التعاقد عليها وفق شروط وضوابط محددة.

من جانبه أكد وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب بمكتب الوزير د. مشعل الشاهين الربيّع بأن المكتب وضع عدداً من المشاريع التي أدرجت ضمن الخطة الإنمائية للدولة بعد أن كلفه مجلس الوزراء في تنفيذ السياسة الوطنية للشباب، ومنها مشروع «صنّاع العمل» الذي يهدف الى توظيف الشباب الكويتي في القطاع الخاص بعد اجتيازه لدورة تدريبية يخرج منها الشاب حاملاً معه ما يمكن تشبيهه برخصة عمل احترافية نظراً لإكتسابه كمية من الخبرات العلمية والميدانية التي ستُرغب أصحاب الأعمال في تعيينه لديهم، موضحاً بأن المكتب قد قام بالتواصل مع عدد من القطاعات التجارية في الكويت بقصد معرفة احتياجاتهم من العمالة الوطنية لتوفير وظائف مناسبة لخريجي مشروع «صُنّاع العمل».

ورحب الربيّع بالإتفاق الذي تم بين المكتب واتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية مثمنا دور الإتحاد في دعم الشباب الكويتي وخاصة المهندسين والمهندسات الكويتيين، وذكر بأن الجانبين سيعملان على وضع خطة استراتيجية تشترك بها عدد من المؤسسات الحكومية لتغيير بعض اللوائح والقرارات لتمكين الشباب الكويتي حتى يكون أحد أهم المستفيدين من مشروع مدينة المطلاع وبقية المشاريع التنموية في الدولة.